

## بيان صادر عن مكتب الوزير اللواء عصام ابو جمرة

"الياس الهراوي في عودة الجمهورية من الدويلات الى الدولة مدعي زور وجاهل"

حضرة الاستاذ كميل منسى المحترم

استبشرت خيرا عندما قرأت في تمهيدك لكتاب عودة الجمهورية: "قولك ان الياس الهراوي حريص على ان يعرف المواطنون كيف توصل الى ذلك وكم عانى لتحقيقه . فجاءت هذه الصيغة ، مزج السيرة باحداث تاريخية خاصة بما عندك من منطق سليم وثقافة واسعة وما لك من معرفة بما حدث في تلك الفترة وقد عايشتها طبعا كباقي اللبنانيين، وقرأت ما كتب فيها . فتاملت ان تحول في كتابك دون بعض العراضات والبهورات الغوغائية المتوقعة التي لا تستند الى وثائق مسؤولة كما يجب ان يكون كل ما يصدر عن شخص تولى رئاسة جمهورية . ولكن مع الاسف، بعد الاطلاع على ما ورد في الصفحة ٢٠٣ من الكتاب ، لم يجد الوزير اللواء عصام ابو جمرة ما يستحق الرد سوى التالم على بلد تولى رئاسته ولمدة تسع سنوات متتالية شخص اكثر ما تحلى به الجهل والغباوة وقد تجلى ذلك بهذه الاسطر:

"ان الوزير ابو جمرة استدعي احد كبار موظفي وزارة النفط الى مكتبه ليوقع الى جانبه امرا الى عدد من الصارف لتحويل اموال المحروقات وجباية الهاتف والكهرباء الى احد البنوك في الخارج"؟؟؟؟

ان الوزير ابو جمرة لم يكن وزيرا للنفط في الحكومة العسكرية فكيف له ان يوقع امرا بتحويل اموالها الى الخارج مع احد كبار موظفيها . واي مصرف يقبل توقيعه؟؟ وكيف يمكن لاحد موظفي وزارة النفط ومهما كان كبيرا حتى ولو كان على قياس الياس الهراوي ذاته ، ان يوقع مع وزير غير وزير وزارته على تحويل اموال الى الخارج؟؟ واي مصرف يقبل توقيعه؟؟

ثم يدرج الاموال الخاصة التي سطى عليها في المطار من حقيبة زوجة ابو جمرة واولاده الاربع ضمن اموال الدولة ولا يبرز أي مستند قانوني يثبت ادعاءه . وقد اقامت زوجة ابو جمرة بعد ان عادت الى لبنان دعوى لاستعادتها منذ عام ١٩٩٦ وهو رئيس جمهورية وابو جمرة في المنفى والقاضي يؤجل البت باعادتها من شهر لشهر ومن سنة لسنة دون مبرر ذي قيمة موضوعية . فهل من غباوة اكبر من ان يصدر كلاما كهذا عن شخص يدعي انه تولى رئاسة جمهورية لتسع سنوات ؟ وهل يستحق مثل هكذا شخص جاهل ان يضيع لبناني دقيقة

واحدة على قراءة عنتريات ما كان الا شاهد زور عليها ، وعميلا لمن فرضوها ، وقبل ان يتبناها مقابل ان يجلس على كرسي الرئاسة الفارغة .  
وهل يستحق ان يصرف الوزير اللواء ابوجمرة فلسا واحدا على دعوى يقيمها عليه لدحض اقاويل مختلفة يتهمة بها زورا ، دون أي مستند خطي قانوني وثائقي يفترض بالرئيس الاستناد عليه وابرازه لاثبات ما يدعي في كتاب تقول انه وثائقي يعتمد عليه .  
ربما يا استاذ منسى ما ورد في هكذا كتاب مفيد ويجب ان يقرأه كل لبناني للاطلاع على مدى غباوة وحقارة من تولوا امره لسنوات؟؟ ولمعرفة الاسباب التي وصل اليها لبنان من تعاسة سياسية وتبعية وبؤس اقتصادي .

فلك شكري وشكرهم .

في ٢٢/٠٧/٢٠٠٢

الوزير اللواء عصام ابو جمره